مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية

Justifications of the transformation of the Algerian position on the European Neighborhood Policy

طالبة الدكتوراه/ سليمة بن حسين
جامعة الجزائر 3، الجزائر
salimauniver@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/07 تاريخ القبول للنشر: 2018/12/03

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

سياسة الجوار الأوروبية (ENP) التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في عام 2004، هي من بين السياسات الأوروبية التي لعبت دورا في تفعيل الشراكة الأوروبية المتوسطية من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ككل.

كانت الجزائر في البداية مترددة في قبول سياسة الجوار الأوروبية ، ولكن بعد مفاوضات متعاقبة منذ 2011 مع الاتحاد الأوروبي، قررت الجزائر الدخول في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية منذ عام 2012، للاستفادة بشكل أكبر من الشراكة. وفي خضم التحولات الجديدة في المنطقة التي خلقتها الثورات العربية، والتي كان لها تأثير في تغيير موقف الجزائر من هذه السياسة، كان على الجزائر أن تختار المشاركة في العمل الإقليمي الأورو-جزائري في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

كلمات مفتاحية: مبررات؛ الموقف الجزائري؛ سياسة الجوار الأوروبية.

Abstract :

The European Neighborhood Policy (ENP) launched by the European Union in 2004, is among the European policies that have played a role in activating the Euro-Mediterranean partnership in order to achieve stability and prosperity in the Mediterranean region as a whole.

Algeria was initially Hesitant to accept the ENP, but after successive negotiations since 2011 with the EU, Algeria has decided to go into the ENP review since 2012, to benefit more from the partnership. In the midst of the new transformations in the region created by the Arab revolutions, which had the effect of changing the Algerian position on this policy, Algeria had to choose to engage in the Euro-Algerian regional action within the framework of the European Neighborhood Policy.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***Key words**: Justifications, Algerian position, The European Neighborhood Policy.*

مقدّمة:

تعتبر سياسة الجوار الأوروبية، من بين السياسات الأوروبية التي لعبت دورا في تفعيل علاقات الشراكة الأورومتوسطية بشكل جديد وشامل، حيث تأخذ في الحسبان كل الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اتفاقيات الشراكة. إلا أن البعد الأمني ظل دائما يتصدر أولويات الشراكة في إطار هذه السياسية التي ظل هاجسها الأول هو الاستقرار والأمن في المتوسط. وذلك لأن تطور طبيعة الأمن الأوربي يظهر بشكل جلي في جوهر السياسة الأوربية للجوار التي ركزت على مكون ضبط الآثار السلبية للجوار الأوروبي (التحكم في التهديدات الأمنية الجديدة). كما تراعي هذه السياسة في محتوى اتفاقيات التعاون، خصوصيات وانشغالات كل بلد من دول الجوار بشكل يحقق الاستقرار والازدهار لدول الجوار في الفضاء المتوسطي ككل.

من خلال هذا المقال نتناول منهج تحليلي لموقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية، بالتعرف لتحول موقف الجزائر من هذه السياسة من خلال تحليل مراحل هذا الموقف وفقا للمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة عليه. ومنه فإن الهدف المتوخى من هذه الدراسة هو توضيح أهم المبررات التي جعلت موقف الجزائر من السياسة الأوروبية يتحول من التردد والتحفظ، إلى الرفض ثم القبول بالانضمام إلى هذه السياسة.

وانطلاقا من هذه الرؤية نقوم بصياغة الإشكالية البحثية الآتية:

- ما هي مبررات موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية؟

ومنه، نطرح الفرضية التالية: موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية يتعلق بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية للجزائر وأخرى متعلقة بصياغة هذه السياسة نفسها.

لقد كانت الجزائر في البداية مترددة عن قبول الانضمام لسياسة الجوار الأوروبية، بسبب غموض هدف هذه السياسة، وعدم استكمالها لنتائج الشراكة في إطار برشلونة التي دخلت فيها في سنة 2005. لكنها بعد مفاوضات متتالية منذ سنة 2011 مع الاتحاد الأوروبي، تم استئناف التعاون الجزائري الأوروبي منذ 2012 في إطار هذه السياسة، بعد أن شاركت الجزائر في مراجعة سياسة الجوار الأوروبي المجددة التي أخذت بعين الاعتبار خصوصيات كل دولة شريكة. وقد ارتأت الجزائر الدخول في مراجعة سياسة الجوار الأوروبي لتستفيد أكثر من الشراكة. وفي خضم التحولات الجديدة في المنطقة التي أفرزتها الثورات العربية، التي كان لها أثر في تغيير موقف الجزائر من هذه السياسة، كان على الجزائر أن تختار الانخراط في العمل الإقليمي الأوروجزائري المشترك في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

وللإجابة على هذه الإشكالية سوف نتطرق في هذا الموضوع إلى المحاور الآتية:

أولاً- مفهوم ونشأة سياسة الجوار الأوروبية.

ثانياً- مبررات الجزائر لرفض الانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً- مبررات الجزائر لقبول الانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية.

المبحث الأول

التقاء إرادتي أطراف العقد الالكتروني

أولاً- مفهوم ونشأة وأهداف سياسة الجوار الأوربي:

1- مفهوم سياسة الجوار الأوروبية:

انبثقت سياسة الجوار الأوروبي من المؤسسات الأوروبية (الاتحاد الأوروبي)، وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة الذي أطلق في 2003 سياسة الجوار الأوربي (Politique européenne de voisinage)، وينطوي مفهوم الجوار على ترسيم الحدود التي يدخل "الجيران" في حيزها، وعلى بناء علاقة تعاون وشراكة بين الأطراف المختلفة، وهنا تكون أمام وظيفة مضاعفة هي: فصل الحدود (ترسيم الحدود) والعبور (التعاون)[1] ، علما أن "المقاربة الجوارية" تم تأكيدها سابقا في "العقيدة الأمنية" المعتمدة في ديسمبر 2003، ومن خلال "الوثيقة الاستراتيجية" حول السياسة الجوار الصادرة في مارس 2004 تحت عنوان: "سياسة أوروبا الجوارية وثيقة توجيهية"[2]. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه السياسة هي الفضاء المفضل لإدارة حدوده الخارجية والتحكم في أمنها الذي يستدعي ضبط الآثار السلبية للجوار خاصة الصادرة من جنوب غرب المتوسط[3].

2- نشأة سياسة الجوار الأوربي:

إن تطور طبيعة الأمن الأوربي في هذه الاتجاهات يظهر في جوهر "السياسة الأوربية للجوار"، وهي سياسة تتعلق في جوهرها بعروض أمنية واقتصادية واجتماعية لمواجهة أربعة تحديات هي: الديمقراطية، الاقتصاد، الطاقة والبيئة والهجرة، كما يعد دخول دول جنوب المتوسط (المغاربية) في مفاوضات مع الاتحاد حول إعادة القبول جزءا من هذه السياسة أيضا[4]، فكل ما يحيط بالاتحاد الموسع يعد في نظر أوربا ذو أهمية استراتيجية"[5]، وإن كانت الفكرة العامة لمضامين السياسة الأوربية للجوار هي نفسها–إلى حد بعيد-التي تتضمنها الشراكة الأورومتوسطية، لكن مع إضافة عنصرين هما:

1- موضوع الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل.

2- تأمين الجوار الأوربي و تأمين أسواق لصرف منتجاتها، فضلا عن الرغبة الأوربية الملحة من أجل ضمان موارد طاقة آمنة[6].

ويمثل تقييم مسار برشلونة المدخل الطبيعي للاقتراب من سياسة الجوار الأوروبي[7]، وترجع أصول هذه السياسة إلى أوائل سنة2002، عندما طلبت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى تقرير ما أنجز عن إقصاء أوكرانيا، ملدوفيا، روسيا البيضاء عن الانضمام سابقا، وقد تم رفع هذا الاقتراح إلى اللجنة الأوربية[8]، وفي11مارس2003 أطلق رئيس اللجنة الأوربية "رومانو برودي" سياسة الجوار الأوربي واقترح "وثيقة أوروبا الموحدة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيرانها من الشرق والجنوب"، وقد حملت هذه الوثيقة مفهوما جديدا في أجندة الاتحاد الأوربي وهو مفهوم"الجوار:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Le voisinage"، وفي1ماي2004، تم توسيع الاتحاد الأوربي ليشمل 10 أعضاء جدد منهم قبرص، مالطا، البلقان والتي كانت طرفا في الشراكة الأورومتوسطية وأصبح الاتحاد الأوربي بذلك يضم 35 بلدا عضوا، وفي 12 ماي من السنة نفسها حددت اللجنة الأوربية في الورقة الاستراتيجية للجوار تحت عنوان: سياسة الجوار الأوربي: وثيقة توجيهية ، التي حددت المبادئ والقضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي، كما حددت الجيران الجدد المعنيون بهذه السياسة الأوربية الجديدة وهي 10 بلدان متوسطية: الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، سوريا، مصر، إسرائيل، الأردن، السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى 3 بلدان من شرق أوربا هي: بلاروسيا، ملدوفيا، أوكرانيا. كما توصي الوثيقة التوجيهية بضرورة إدماج ثلاث بلدان أخرى من جنوب القوقاز هي أرمينيا، جورجيا وإذربيجان[9].

مع مطلع سنة 2013، يكون قد مر تسع سنوات على انطلاق السياسة الأوربية للجوار والشراكة، انظمت فيها بعض الدول إلى هذه السياسة منذ السنوات الأولى مع تقديم بعضها في علاقاتها مع الشريك الأوربي، مثل المغرب الذي تحصل في 2018 على صفة " الوضعية المتقدمة" أي "Statut avancé". بينما لم يتعد بعض الدول الأخرى وضع العضو فيها دون الوصول المرحلة التفاوض على "برنامج وطني" للإصلاح طبقا لمبادئ وميكانيزمات هذه السياسة، وهي المجموعة التي تصنف فيها الجزائر[10].

وبالنسبة لأهمية العلاقة بين الجزائر مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية، فلا تقتصر أهمية الجزائر الاستراتيجية على مواردها الطاقوية. إنها لاعب أمن رئيسي في منطقته، تمتد إلى المغرب العربي والساحل وغرب البحر الأبيض المتوسط. فالجزائر تترأس حوارًا أمنيًا مع مالي، موريتانيا النيجر، استضافة منتظمة، اجتماعات أمنية رفيعة المستوى يركزون على معالجة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) والتي تشمل الآن أيضا آثار عدم الاستقرار في ليبيا للدول المحيطة، خاصة منذ 11سبتمبر 2001، فتجربة الجزائر طويلة في التعامل العنف والمتطرف في الداخل أدى إلى أهمية شراكات التعاون مع الولايات المتحدة وعدد من القوى الأوروبية، وخاصة المملكة المتحدة، لمكافحة الإرهاب. وأخيرًا، تبرز أهمية الجزائر في التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة. ولكونها بلد مصدر وبلد عبور في آن واحد للمهاجرين الذين يحاولون إيجاد طريقهم إلى الاتحاد الأوروبي، فإن مساهمة الجزائر هي المفتاح لجهود الاتحاد الأوروبي لإدارة الهجرة. ومع ذلك، قد تكون علاقة الهجرة الجانب الرئيسي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائري[11].

ثانياً

مبررات الجزائر لرفض الانضمام سياسة الجوار الأوروبية

إن علاقات الاتحاد الأوربي مع الجزائر والتي تمثلها فرنسا خاصة أكثر من غيرها من الدول الأوربية، تحكمها ثلاث قضايا رئيسية:

1- القضية الأولى:

مرتبطة بالجانب السياسي ببعده التاريخي الذي ما زال يشكل عائقا أمام الدولتين الجزائر و فرنسا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- القضية الثانية:

مرتبطة بالمصالح الاقتصادية الثنائية بين البلدين.

3- القضية الثالثة

تتعلق بتدفق الهجرة من الجنوب إلى الشمال المتوسطي وما صحبها من الأخطار الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة وما تشكله من خطر لدول الشمال بحكم القرب الجغرافي(12).

كان التصور الذاتي الجزائري الاستراتيجي والسياسة الخارجية المستقلة لا يتوافقان مع مقترحات الاتحاد الأوروبي للتعاون المشترك بينهما، من اتفاقات التعاون الثنائي في الستينات إلى السياسة الشاملة لمنطقة البحر المتوسط في السبعينيات، إلى مسار الشركة الأورومتوسطية، ثم إلى سياسة الجوار الأوروبية (ENP) والاتحاد من أجل المتوسط (UfM). فقد خرجت الجزائر عن نهج جيرانها في هذه الشراكة، من خلال إظهار حماسة أقل بكثير منهم، من خلال رفض التوقيع على سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة. هذا يعني أنه في مقر الاتحاد الأوروبي، كانت الجزائر تتمتع بسمعة كونها أصعب شريك في المنطقة المغاربية(13).

وقد اقتصرت علاقة الجزائر بأوروبا تقليديا على الدول الأعضاء فيها. حيث الجزائر هي ثالث أكبر مورد للاتحاد الأوروبي الغاز بعد روسيا والنرويج، أكثر من 50 مليار دولار متر مكعب سنويا من خلال وصلات خطوط الأنابيب إلى إيطاليا واسبانيا على شكل غاز طبيعي سائل. أكثر من ذلك، تعتبر الجزائر هي أكبر مورد للغاز إلى إيطاليا وإسبانيا، والغاز الطبيعي السائل إلى فرنسا واليونان، وهي مصدر مهم من هذا الغاز إلى المملكة المتحدة. وهي أيضا ثاني أكبر مورد للغاز للأسواق الصغيرة البرتغال وسلوفينيا. بسبب طاقتهم القوية والعلاقات الاقتصادية، ايطاليا، اسبانيا والبرتغال. وتحكم علاقات الجزائر بأوروبا الصداقة والتعاون والمعاهدات، التي تعمل بمثابة أطر للعمل على المستوى الرفيع المستوى الاجتماعات الثنائية(14).

وقد دخلت اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. وقد شكلت هذه الاتفاقية إطار لتعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية. وقد أولت السلطات الجزائرية الكثير من الأهمية لهذا الاتفاق لدعم الجهود المبذولة لتحرير الاقتصاد(15).

لقد وجدت الجزائر أن وتيرة التفكيك الجمركي أدت إلى زيادة حصة الاتحاد الأوروبي في السوق الجزائرية، دون التوصل إلى سياسة حقيقية للشراكة التي تعد احد أهداف الاتفاق، بعد أن أصبحت وتيرة التفكيك عائقا حقيقا أمام تطبيق سياسات المؤسسات الجزائرية، وبالتالي طلبت الجزائر تأجيل التفكيك الجمركي طبقا للمادتين 11 و16 من اتفاق الشراكة، واللتان تنصان على إمكانية العودة إلى مراجعة رزنامة التعريف الجمركي وتعديل الامتيازات في حال تغير السياسات الفلاحية. وبعد ثمان جولات من المفاوضات حصلت الجزائر على تأجيل إقامة منطقة التجارة الحرة من 2017 إلى 2020. ويعد هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآمر سابقة أولى في المنطقة ومعطى جديد ومهم للمؤسسات الجزائرية لتحضير نفسها لستة سنوات إضافية، من أجل مواجهة المنافسة التي تنتظرها في منطقة التبادل الحر.

أما من ناحية الجباية فان الجزائر خسرت 2,8مليار دولار بين 2009-2005بسبب إلغاء التعريفة الجمركية وكانت ستخسر 8,5مليار دولار بين 2017-2010 لو بقي على نفس وتيرة التفكيك التعريفي المرسم في الاتفاق قبل تعديل برنامجه(16).

وقد أظهرت الجزائر من خلال قدرتها على تأجيل منطقة التبادل الحر، وزنها التفاوضي ورغبتها الحقيقية في بناء شراكة عادلة ومتوازنة، وهو ما يفتح لها الآفاق واسعة لقيادة الشراكة مستقبلا مع الاتحاد الأوروبي، وإرغامه على مشاركتها له في سياسات أهم تتعلق بصياغة الخارطة الجيوسياسية في المنطقة، خصوصا مع ما شهدته الجزائر من إنزال اقتصادي أوروبي منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، حيث يعول الأوربيون على الجزائر لتعويض أي خلل يتعلق بالإمدادات الطاقوية من روسيا(17).

ثم جاءت سياسة الجوار الأوروبية لتعزز الإطار الحالي للتعاون. لكن ووفقا للمحادثات المنشورة من طرف المفوضية الأوروبية، فإن التصديق على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار كان ممارسة صعبة لسلطات الجزائر، التي تعتمد أساسا على التوافق السياسي مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذه المرحلة التي بدأت فيها هذه السياسة الجديدة، كان من السابق لأوانه توقع اعتماد خطة عمل للجوار مع الجزائر متوافقة مع أهداف محددة(18).

وبما أن الجزائر وقعت وصادقت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة قبل انطلاق السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، فإنها تمتلك الإطار القانوني الملائم بتنفيذ هذه السياسة.

أولاً- إن الموقف الأول الذي اعتمدته الجزائر هو التحفظ والصمت لمدة ثلاث سنوات ضمن ما يشبه موقف "انتظر وراقب"، أولا لأن موقف الجزائر تجاه السياسات الأوروبية تتميز عادة بشيء من التحفظ وعدم التسرع، فهي دون أن تعزل نفسها تماما من النشاطات الدبلوماسية الأورومتوسطية، تأخذ الوقت الكافي لتحليل الأبعاد الإيجابية والسلبية لكل عرض قبل تحديد موقفها منه، فقد انتظرت سبع سنوات قبل أن تقرر التوقيع على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، في حين وقعت عليه ودون تردد تونس في 1995، والمغرب في 1996.

ثانياً- أبدت سياسة الجوار والشراكة التباسا كبيرا بينها وبين سياسة الشراكة الأورومتوسطية، فكلاهما يعبر عن مشروع شراكة، مما أربك الكثير من الدول المتوسطية حول جدوى الارتباط مع الاتحاد الأوروبي عبر عمليتين متوازيتين للشراكة.

ثالثاً- أطلقت سياسة الجوار والشراكة في 2004، أي في وقت لم يدخل فيه اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري-الذي وقع في2002- حيز التطبيق المرتقب في2005، مما يبرر عدم الرغبة لدى الجزائر على الأقل في ذلك الوقت في الدخول في تجربة جديدة للشراكة قبل حتى أن تباشر في التجربة الأولى وتدرس آثارها عليها، عكس تونس والمغرب اللتين قطعتا أشواطا في تنفيذ اتفاقيات الشراكة التي تربطها بالاتحاد الأوروبي(19).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا كانت المغرب تمثل "البلد النجيب" بتفاعله القوي مع شروط سياسة الجوار الأوربي، فإن الجزائر تفاوض الاتحاد الأوربي بتحفظ وحذر شديد، حيث لم تجعل بعد سياسة الجوار الأوربي من ضمن أولوياتها في البداية، لأنها تعلم أنها تملك نقطة قوة لحاجة أوربا إلى الطاقة التي تملكها الجزائر، وكذلك لتراكم النقاط الخلافية خاصة مع فرنسا كعضو مهم في الاتحاد الأوربي، وعلى رأسها دعم فرنسا للمغرب في النزاع الصحراوي، وقضية مقتل الرهبان السبعة في تبحرين بالجزائر، وقضية طلب الجزائر تعويضات عن التجارب النووية التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية، وكذلك الخلافات المرتبطة بالفترة الاستعمارية[20]. كما تبرر الجزائر رفضها لهذه السياسة، بأن اتفاق الشراكة الأورومتوسطية الموجود كافي لتحقيق التقارب والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي[21]. كما ترى أن مسار برشلونة قد سبق وأن غطى كل الأهداف التي كررتها سياسة الجوار الأوروبية. وأخيرا، من بين الأسباب الأخرى لرفض الجزائر لهذه السياسة، هو رفضها لمشروطية هذه السياسة، واستنكار ميكانيزمات سياسة الجوار الأوروبي التي تتميز بالتقييم والمتابعة عن قرب عند تنفيذ الإصلاحات التي اتفق عليها الشركاء والتي تشكل نوعا من الضغوط والالتزامات التي لا ترغب الجزائر في التقيد بها على الأقل من باب رفض التدخل في شؤونها الداخلية، خاصة وأنها تمتلك الإطار الذي تدير من خلاله علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي بارتياح أكبر، وهو اتفاق الشراكة الذي عقدته ضمن السياسة الأورومتوسطية. وبهذا التصريح، أصبحت الجزائر البلد الوحيد الذي عبر عن رفضه الصريح لسياسة الجوار الأوروبي في بداياتها.

إن هذا الموقف الجزائري عبر ليس فقط عن رفض سياسة الجوار الأوروبي للأسباب التي ذكرت من قبل، وإنما لأسباب متعلقة بالتقييم المرحلي لمسار الشراكة التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي عشية انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة يوم 15 جوان2010، بسبب الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الجزائري من جراء تحرير تجارة السلع دون أن يقابلها تحسن نوعي في صادرات الجزائر تجاه الاتحاد الأوروبي، ولا في استثمارات هذا الأخير فيها خارج قطاع المحروقات، وهو ما أدى بالجزائر إلى طلب إعادة النظر في رزنامة تحرير التجارة وتمديد آجالها إلى عام 2020[22]، فقد عزز هذا التقييم المرحلي لعملية الشراكة موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبي. حيث مثلت لها هذه الطروحات الأوروبية الأحادية التصور، مشاريع متشابهة ومتسارعة في شكل مربك للجزائر.

ويضيف "لويس مارتينيز" (Luis Martinez)، بعض العوامل الأخرى التي يراها مبررة لرفض الجزائر لسياسة الجوار الأوروبي، هي:

أولاً- شعور الجزائر بأن الاتحاد الأوروبي لا يدعمها بشكل كافي فيما يخص انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

ثانياً- شعور الجزائر بالتحفظ المتواصل على السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي، والمبني على التخوف من هيمنة هذا الأخير على قراراتها.

ثالثاً- غنى الجزائر بموارد الطاقة خاصة مع ارتفاع أسعار البترول الذي يسمح لها بمقاومة السياسات الأوروبية التي تسوق نفسها عبر إعانات مالية لا تغري الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس ومصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو السبب ذاته الذي يفسر سلوك " النفس الطويل"، الذي تعتمده أوروبا مع هذا الجار الذي يعتبر مصدرا هاما للأمن الطاقوي بالنسبة إليها، والذي تتفادى معه الإصرار على ملفات البعد السياسي تاركة الأولوية في الشراكة للمجالات الاقتصادية ومجالات الأمن المشترك نزولا عند رغباته(23).

ثالثا

مبررات الجزائر لقبول الانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية

لقد شهدت العلاقات الجزائرية الأوروبية نقطة انعطاف جديدة مع التحولات السياسية الجديدة في المنطقة المغاربية، حيث أنه ومنذ الأشهر الأولى لسنة 2011، التي صادفت ما سمي بـ" الثورات العربية". بدأ الاتحاد الأوروبي يفكر في إعادة تجميل سياسته للجوار تكيفا مع التغييرات التي تحدث في جواره القريب، حيث اعتمد ما سمي بـ "سياسة الجوار المجددة"، التي أريد لها أن تكون" المحرك الرئيسي من أجل تقديم الدعم الدولي للتغيرات الديمقراطية التي تحدث في المنطقة ". علما بأن صانعي السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بالجوار، لديهم القدرة على إعادة اقتراح نفس المنتج في ثوب جديد، أو ما يمكن تسميته باللغة الانجليزية بـ "Re-looking"، فإن سياسة الجوار المجددة تحتفظ المحتوى نفسه غير أنها تحمل هذه المرة نبرة من المغازلة الموجهة لـ "الثورات العربية"، تضمنتها أول نقطة من اقتراحات "التجديد" لهذه السياسة، وتمثلت في:

1- "تقديم مساعدات أكثر للشركاء الذين يعملون على ترسيخ الديموقراطية": حيث ركزت فيها وثيقة التجديد على تدعيم حق المجتمع المدني في تكوين الأحزاب، وفي انتخابات حرة ديمقراطية وقضاء عادل، وكأنها تكفر عن ذنوب أوروبا في مساندة الأنظمة التي أطاحت بها هذه "الثورات"، بل وفي تقديمها سابقا على أنها أنظمة مثلى في تجاوبها مع أوروبا الحاملة لمشاريع الديموقراطية والرفاه.

2- تدعيم التنمية الاقتصادية، وتدعيم سياسة الجوار الأوروبي تجاه شرق وجنوب أوروبا.

3- تقديم والميكانيزمات والأدوات المناسبة لكل بلد لبلوغ هذه الأهداف(24).

لقد شارك وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" يوم 2012/05/15 في أشغال الدورة السادسة لمجلس الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي بلكسمبورغ، وقد تناول الطرفان وجهات النظر حول موجة التغيرات الجارية في المنطقة، كما تطرقا إلى الإصلاحات التي قام بها الرئيس الجزائري بوتفليقة بدعم الإصلاحات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعاون في المجالات الواردة في الاتفاق بين الطرفين(25). كما أكد "مدلسي" يوم 19 ديسمبر 2011 أن الجزائر وافقت على المشاركة في المحادثات التمهيدية مع الاتحاد الأوربي حول سياسة الجوار الأوربية، بعد أن وصلت الجزائر إلى مرحلة "سياسة جوار أوربية مجددة"، هذا لإضفاء محتوى خاص لسياسة الجوار الأوربية لكل بلد يسمح له بوضع برنامج اتجاه الاتحاد الأوربي يتطابق واحتياجاته"(26).

وقد صرح ستيفان فول المفوض الأوربي أن الاتحاد الأوربي مستعد لدعم الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر بعد التقارب الذي حصل بعد إعلان الجزائر انخراطها في سياسة الجوار الأوربية، كما رحب بالإجراءات التي اتخذتها الجزائر من أجل تحسين التمثيل النسوي في المجال السياسي في هذا البلد. ووعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتلبية طلب الجزائر بإرسال مراقبين من الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات التشريعية التي نظمت في 10ماي 2012 وكذلك تم التوقيع بين الاتحاد الأوربي والجزائر على اتفاق في مجال التعاون العلمي والتكنولوجيا[27].

كما أبدى المفوض الأوروبي "ستيفان فول" إشادته بالتقدم الحاصل في العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوربي منذ أن أعلنت الجزائر في مارس2011 استعدادها للبدء في مفاوضات لوضع خطة عمل في إطار سياسة الجوار الأوربي[28]. كما أكد وزير الشؤون الخارجية الجزائري مراد مدلسي حرص بلاده والاتحاد الأوربي على إبرام الاتفاق الاستراتيجي المشترك حول الطاقة[29].

إن الاحداث الأخيرة الناتجة عن الثورات العربية، أظهرت الحاجة لمقاربة –جديدة ولإعادة تحديد الأولويات وإدخال طرق عمل جديدة، حيث حصلت تغييرات جذرية في عدد كبير من البلدان المحيطة بالاتحاد الأوربي. كما بادر الفاعلون المحليون إلى اطلاق اصلاحات بهدف الوصول إلى حكم القانون، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز المساءلة في الوقت المناسب، النزاعات، وتصاعد التطرف والارهاب، وانتهاكات حقوق الانسان، والاضطرابات الاقتصادية، إلى تدفقات كبيرة للمهاجرين على اثر الانتفاضات العربية، وتصاعد تنظيم "داعش. في الوقت نفسه، كان التركيز كبيراً على ترابط الاتحاد الأوربي للعمل مع جيرانه على أمن الطاقة، كما كان للهجومات الإرهابية داخل الدول الأوربية أثر كبير في زيادة تشبث الاتحاد الأوروبي بالعمل مع جيرانه لمواجهة هذه التهديدات[30].

ولما قام الاتحاد الأوروبي بمراجعة سياسته تجاه منطقة البحر المتوسط ككل مع التغيرات الجديدة في المنطقة، وأصبح لديه فرصة "لإعادة ضبط" العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. اقترح الاتحاد الأوروبي أن يتخذ منهجًا استراتيجيًا أكثر للجزائر، من خلال استخدام الالتزام بدعم التحديث الاقتصادي ودعم حكم القانون، مع ضمان عدم عودة الجزائر إلى سياسة العزلة. ويمكن للاتحاد الأوروبي استخدام العلاقة الأكثر وظيفية لتكثيف دعوات الإصلاح السياسي[31].

وبعد أن دعيت الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة على جيرانه، أفصحت منذ نهاية 2011 عن إمكانية انضمامها إليها عبر تصريح وزير الخارجية في ديسمبر من نفس السنة. حيث قال:" قبلت الجزائر الدخول في محادثات استكشافية مع الاتحاد الأوروبي حول سياسة الجوار الأوروبية. وقد أعلن وزير الخارجية الجزائري في ديسمبر 2012، بأن محادثات انضمام الجزائر إلى سياسة الجوار الأوروبي تسير في اتجاه ايجابي من أجل التوصل إلى صياغة "مخطط وطني" خاص بالجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2013. علما بأن الظروف التي قبلت فيها الجزائر الانضمام إلى سياسة الجوار بدأت تتلاشى[32].

لقد ازدادت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار السياسة الأوروبية للجوار كثافة منذ 2015. وتشهد على ذلك، الزيارات الأوروبية على مستوى عالٍ: زيارة الممثل السامي ونائب رئيس الاتحاد الأوروبي في الجزائر العاصمة في سبتمبر2015، فضلا عن المفوض المسؤول عن سياسات الجوار (هان)، وممثل الاتحاد الأوروبي للطاقة(كانيتي)، وممثل الشؤون البيئية والبحرية (فيلا) في عام 2016، اجتماعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبار المسؤولين، (ولا سيما مكافحة الامن ومكافحة الارهاب)، ولجنتي الشراكة في الجزائر (ماي2015 وديسمبر2016)، وأربعة عشر اجتماع قطاعي وتقني، والتي من ضمنها غالبية اللجان الفرعية قد نص عليها في اتفاقية الشراكة (مثل الحوار السياسي وحقوق الإنسان والتجارة والحوار الاقتصادي والزراعة وصيد الأسماك...إلخ)، وحواران حول الهجرة والتنقل (في سبتمبر2015 وأفريل2016)، أو اجتماعات الخبراء ومنتدى الأعمال الأول في مجال الطاقة. وقد تم عقد هذه الاجتماعات المتعددة في الجزائر العاصمة وفي بروكسيل. وواصلت الجزائر أجندة الإصلاح الخاصة بها، وأقامت الحكومة إصلاح في الأولوية الوطنية، وفي عام 2015 ، كشفت وزارة العدل عن استراتيجية تهدف إلى تحديث السلطة القضائية، وتعزيز فعاليتها في حماية حقوق الإنسان الأساسيات. ولا يزال هذا الإصلاح مستمراً، ويتضمن أيضاً عنصراً هاماً إصلاح نظام السجون. ويدعم الاتحاد الأوروبي الجزائر من خلال برنامج دعم قطاع العدالة (PASJ)، الذي يهدف إلى تعزيز استقلاليتها، لتحسين الوصول إلى القانون وتعزيز الاحترافية للجهات الفاعلة في هذا القطاع. كما يصاحب الاتحاد الأوروبي إصلاح نظام السجون في الجزائر من خلال التوأمة[33].

وفي فيفري2016، اعتمدت الجزائر المراجعة الدستورية التي أعلن عنها الرئيس بوتفليقة في عام 2011. ويشمل إصلاح عدة تطورات: كإعادة إدخال تحديد الفترات الرئاسية لفترتين متتاليتين، وتوطيد الرقابة الدستورية، وعدم تجريم جنح الصحافة، وإضفاء الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وتجريم التعذيب، والطبيعة الاستثنائية للاعتقال المؤقت، وحرية العبادة، وتحسين الوصول إلى العدالة أو الحماية الممنوحة للأشخاص الضعفاء. وقد اعتمدت العديد من القوانين العضوية نتيجة لهذه المراجعة، بما في ذلك فيما القانون الذي يتعلق بتشكيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والقانون المتعلق بإنشاء الهيئة العليا المستقلة للمراقبة الانتخابات (HIISE)، أو حتى القانون المتعلق تعديل القانون الانتخابي. الاتحاد الأوروبي، الذي يدعم الجزائر في العديد من المجالات المتعلقة بهذا التنقيح الدستوري من خلال برنامج SPRING (برنامج دعم الحكم) ، قد أحال بالفعل إلى السلطات الجزائرية إتاحته لمرافقة عملية التنفيذ والانتخابات، من خلال توفير الخبرة التقنية. ويظل تعزيز دور المرأة هدفا رئيسيا للسلطات. يضم المجلس الشعبي الوطني أكثر من 31٪ من النساء المنتخبات. في عام 2015، أصدر البرلمان قانونًا يجرّم جميع أشكال العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى قانون يوفر النفقة على المرأة في غياب الأب أو الزوج، وهي قوانين تدخل ضمن إطار التعديلات الدستورية التي جاء بها برنامج SPRING[34] . كما تمت مراجعة بعض الأحكام القانونية (بما في ذلك قانون العقوبات وقانون المعلومات) في ضوء القانون الأساسي الجزائري الجديد الصادر في فيفري 2016. وفي جويلية2016 ، في سياق تطبيق القانون 12-05 على المعلومات، تم إعادة إطلاق هيئة الرقابة السمعية البصرية (ARAV). كما روجت السلطات الجزائرية لمفهوم الديمقراطية التشاركية، لا سيما على المستوى المحلي. الذي من خلاله يدعم الاتحاد الأوروبي بالفعل، بالتعاون مع وزارة الداخلية والسلطات المحلية، تطوير مشاركة المواطنين في الشؤون العامة على مستوى الولايات والبلديات من خلال برنامج بناء القدرات للجهات الفاعلة في التنمية المحلية وإنشاء البلديات النموذجية: الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية (CapDel). وقد استمر المجتمع المدني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائري في إظهار الابتكار والحيوية، لكن ظل نشر الممارسات الجيدة، والتواصل على المستوى فوق الوطن، وعلى مستوى الإدارة الوطنية، والأسئلة المتعلقة بتمويلهم يمثل تحديًا مستمرا[35].

إن الظروف التي حدث فيها التقارب الجزائري الأوروبي فيما يخص سياسة الجوار الأوروبي توضح بأن هذا التقارب هو حصيلة لحسابات استراتيجية في نقطة التقت فيها مصالح الطرفين، فأوروبا قد انتهزت فرصة الاضطرابات المعدية التي تجاور الجزائر وتهدد استقرارها، لترويض هذا الجار العنيد وانتزاع انضمامه لسياسة الجوار التي تفضلها أوروبا كأداة تطبيقية للشراكة التي تربطها بالجزائر. إلى جانب أنها تفضل الاستقرار في مصادر إمدادها بالطاقة، حيث أنها بدأت تراهن في السنوات الأخيرة، وبناء على استراتيجيتها الطاقوية الجديدة، على الإقلال من تبعيتها إلى روسيا(خاصة بعد الأزمة الأوكرانية) التي تنافسها الجزائر كثاني متعامل طاقوي لأوروبا، ومرشح لترقية مكانته في السوق الطاقوية الأوروبية. فبعد الاضطرابات في أوكرانيا في بداية العقد الماضي التي تسببت في اضطرابات هامة في إمداد السوق الأوروبية بالغاز الروسي، لا تريد أوروبا أن يصاب ثاني مصدر للطاقة بالنسبة إليها بنفس الأعراض.

أما بالنسبة لمبررات الجزائر للانضمام للشراكة في إطار سياسة الجوار الأوروبية، فإن الاضطرابات التي حدثت في البلدان العربية نتيجة الثورات العربية، والتي بدت فرصة ذهبية أمام القوى الدولية لإسقاط بعض الأنظمة في المنطقة (مثل ليبيا)، وترويض البعض الآخر منهم عن طريق فزاعة "الديموقراطية"، دفعت بالجزائر إلى العمل على تحصين نفسها من هذا الخطر، بتقديم تنازل استراتيجي يبعد عنها الشبهات، ألا وهو الانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية، إلى جانب إبداء حسن النية عن طريق تفعيل اللجنة الفرعية للشراكة في "مجال الحوار السياسي" الذي بدأ باستقبال لجنة الاتحاد الأوروبي لمراقبة سير الانتخابات التشريعية في ماي 2012، هذا الموقف الذي عبر عن انسجام في الرؤى بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي أشاد بحسن سير الإصلاحات في الجزائر وتحسن الأوضاع فيها[36].

وفي فيفري2016، اعتمدت الجزائر المراجعة الدستورية التي أعلن عنها الرئيس بوتفليقة في عام 2011. ويشمل إصلاح عدة تطورات: كإعادة إدخال تحديد الفترات الرئاسية لفترتين متتاليتين، وتوطيد الرقابة الدستورية، وعدم تجريم جنح حرية الصحافة، وإضفاء الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وتجريم التعذيب، والطبيعة الاستثنائية للاعتقال المؤقت، وحرية العبادة، وتحسين الوصول إلى العدالة، والحماية الممنوحة للأشخاص الضعفاء. وقد اعتمدت العديد من القوانين العضوية نتيجة لهذه المراجعة، بما في ذلك فيما القانون الذي يتعلق بتشكيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والقانون المتعلق بإنشاء الهيئة العليا المستقلة للمراقبة الانتخابات (HIISE)، أو حتى القانون المتعلق بتعديل القانون الانتخابي. وقد دعم الاتحاد الأوروبي الجزائر في العديد من المجالات المتعلقة بهذا التنقيح الدستوري من خلال برنامج SPRING (أو برنامج دعم الحكم)، الذي أحال بالفعل إلى السلطات الجزائرية إتاحته للاتحاد الأوروبي لمرافقة عملية التنفيذ والانتخابات لهذا البرنامج، من خلال توفير الخبرة التقنية. ويظل تعزيز دور المرأة هدفا رئيسيا للجزائر، حيث يضم المجلس الشعبي الوطني في الجزائر أكثر من 31٪ من النساء المنتخبات. وفي عام 2015، أصدر البرلمان الجزائري قانونًا يجرّم جميع أشكال العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى قانون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوفر النفقة على المرأة في غياب الأب أو الزوج، وهي قوانين تدخل ضمن إطار التعديلات الدستورية التي جاء بها برنامج SPRING السابق الذكر(37).

علاوة على ذلك، فإن مفهوم الديمقراطية "السيادية" أو "المحلية" تلعب دورا هاما في كيفية تفاعل كل من الجزائر مع جدول الأعمال المعياري للاتحاد الأوروبي. وغالباً ما تستدعي الجزائر خبرتها الصعبة درس من الديمقراطية في 1990 كمكسب لها. وفي خطاب ألقاه الرئيس بوتفليقة في 19 مارس2011، أشاد فيه بـ"فتح صفحة جديدة على مسار الإصلاحات الشاملة التي لا يمكن أن تكون مثمرة في غياب الإصلاحات السياسية"(38).

وقد كان لهذا التغير والتعديل في موقف الجزائر مبرره من جانب أن هذه السياسة قد تمت مراجعتها بما يتناسب واحتياجات كل بلد شريك. حيث أن هذه السياسة المجددة تختلف عن سابقتها في اقترابها من كل بلد بشكل خاص به والاتفاق معه حول: "مخطط وطني"، مبني على خصوصيات وحاجيات وأولويات هذا البلد الشريك. على إثر هذا القرار الجديد للجزائر بقبول الانضمام إلى هذه السياسة، بدأت محادثات التي أعلن عنها وزير الخارجية الجزائري يوم 23 جانفي 2012، من أجل مناقشة رؤية "سياسة الجوار المجددة"، والنظر في إمكانية انضمام الجزائر إليها، وكذا تحضير ورقة عمل يعتمد عليها لصياغة "المخطط الوطني" الخاص بالجزائر(39).

وقد ازدادت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر كثافة منذ عام 2015. وتشهد على ذلك، الزيارات الأوروبية على مستوى عالٍ: زيارة الممثل السامي ونائب رئيس الاتحاد الأوروبي في الجزائر العاصمة في سبتمبر2015، فضلا عن المفوض المسؤول عن سياسات الجوار (يوهانس هان)، وممثل الاتحاد الأوروبي للطاقة (كانيتي)، وممثل الشؤون البيئية والبحرية (فيلا) في عام 2016، وكذا اجتماعات كبار المسؤولين، (ولا سيما الامن ومكافحة الارهاب)، ولجنتي الشراكة في الجزائر (في ماي 2015 وديسمبر2016)، وأربعة عشر اجتماع قطاعي وتقني، والتي من ضمنها غالبية اللجان الفرعية قد نص عليها في اتفاقية الشراكة (مثل الحوار السياسي وحقوق الإنسان والتجارة والحوار الاقتصادي والزراعة وصيد الأسماك...إلخ)، وحواران حول الهجرة والتنقل (في سبتمبر 2015 وأفريل 2016)، واجتماعات الخبراء ومنتدى الأعمال الأول في مجال الطاقة. وقد تم عقد هذه الاجتماعات المتعددة في الجزائر العاصمة وفي بروكسيل. وواصلت الجزائر أجندة الإصلاح الخاصة بها، وأقامت الحكومة إصلاح في الأولوية الوطنية، وفي عام 2015، كما كشفت وزارة العدل عن استراتيجية تهدف إلى تحديث السلطة القضائية، وتعزيز فعاليتها في حماية حقوق الإنسان. ولا يزال هذا الإصلاح مستمراً، ويتضمن أيضاً عنصراً هاماً إصلاح نظام السجون. ويدعم الاتحاد الأوروبي الجزائر من خلال برنامج دعم قطاع العدالة (PASJ)، الذي يهدف إلى تعزيز استقلاليتها، لتحسين الوصول إلى القانون وتعزيز الاحترافية للجهات الفاعلة في هذا القطاع. كما يصاحب الاتحاد الأوروبي إصلاح نظام السجون في الجزائر من خلال التوأمة(40).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استمرت الجزائر في الاستفادة من الدعم التقني للبرامج الإقليمية الأورو-متوسطية التي تمولها أداة الجوار الأوروبي للاتحاد الأوروبي والتعاون مع وكالات النقل الأوروبية بهدف تنفيذ خطة العمل الإقليمية للنقل لأوروبا "منطقة البحر الأبيض المتوسط 2014-2020".

ومنذ عام2014، تأثر الوضع الاقتصادي الكلي إلى حد كبير بالهبوط الشديد في أسعار الهيدروكربونات. وبما أن قطاع النفط يولد حوالي 49٪ من الإيرادات الحكومية ويمثل 96٪ من الصادرات، فإن الانخفاض في سعر برميل النفط الخام كان بمثابة صدمة كبيرة لاقتصاد البلاد والمال العام. وتدرك السلطات الجزائرية ضرورة وإلحاح تطبيق نهج اقتصادي كلي جديد، من أجل الخروج من اعتماد البلاد على عائدات الهيدروكربون[41].

وحسب تقرير اللجنة الأوروبية حول وضع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر الذي صدر في 13 مارس2017، فإن العلاقات الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أصبحت قوية بشكل خاص منذ الاجتماع الأخير لمجلس الشراكة في جويلية 2015. وقد تم إحراز تقدم في العديد من مجالات التعاون الثنائية والإقليمية على حد سواء. ووفقا لمفوض سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، (يوهانس هان)، فإن "الاتحاد الأوروبي يكرر دعمه للجزائر في عملية الإصلاحات الهيكلية السياسية والاقتصادية التي شرعت فيها الآونة الأخيرة، والتي ستزيد من تعزيز الروابط بين الطرفين. ويقيّم هذا التقرير السنوي المشترك لدائرة العمل الخارجية الأوروبية والمفوضية الأوروبية التقدم والإصلاحات التي شرعت بها الجزائر مؤخراً في إطار السياسة الأوروبية للجوار، وكذا أولويات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، والتي تركز على القطاعات ذات الاهتمام المشترك. ويشير التقرير إلى أن الجزائر أجرت إصلاحات بعد اعتماد المراجعة الدستورية للعلاقات بين الطرفين، والتي تتضمن تقدمًا ديمقراطيًا ومؤسسيًا والتوصية بالاستمرار في تنفيذها[42].

ويشير هذا التقرير إلى أن السلطات الجزائرية أعلنت عن "نموذج جديد للنمو الاقتصادي" لتعزيز التنوع الاقتصادي، وتحسين إطار الميزانية وتحديث المالية العامة. ومنذ عام 2015، كان التعاون في مجال الطاقة الاستراتيجي ناجحًا للغاية. اعتمدت السلطات الجزائرية عدة خطط للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، والعمل البيئي، والمستدامة والتنمية والمياه، وقد صدقت على اتفاقية باريس بشأن المناخ. وتتمتع الجزائر بقدرات أمنية عالية تمكنها من مكافحة الإرهاب بشكل فعال، والجريمة العابرة للحدود. وتواصل الجزائر لعب دور رئيسي في الوساطة، لا سيما في ليبيا ومنطقة الساحل. في ما يتعلق بالهجرة، يذكر هذا التقرير، أن الجزائر أصبحت بلد مقصد للمهاجرين من جنوب الصحراء، وقد أبرمت اتفاقيات وحوارات مع النيجر ومالي بهذا الشأن، والتي وافقوا على مواصلتها في عام 2017. وتعمل الجزائر على تنفيذ مشروع قانون للجوء. ويشير التقرير إلى التقدم المحرز في التعاون والحوار بشأن البحث والتطوير والتعليم العالي، وتنمية التراث الثقافي الجزائري. إن دخول البروتوكول حيز النفاذ لمشاركة الجزائر في برامج الاتحاد الأوروبي في 1 فيفري 2017، يسمح للجزائر بالوصول إلى برامج مثل *COSME* (الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ومشروع أفق 2020، ومشروع أوروبا المبتكرة. وقد تم الاتفاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على نشر هذا التقرير في الجلسة العاشرة لمجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في بروكسل، وهو بمثابة أساس لمناقشاته حول العلاقات الثنائية بين الطرفين. وسيوفر هذا المجلس أيضًا الفرصة للطرفين لاعتماد "أولويات الشراكة" التي تم اعتمادها رسميًا في ديسمبر 2016[43].

وقد مكنت مشاركة الجزائر في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية كلا الطرفين من تطوير سياسة معززة لتوجيه علاقاتها الثنائية خلال الفترة 2018-2020. وقد وافقت الجزائر والاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2016 على العناصر المكونة لـ"أولويات الشراكة"، والتي اعتمدها مجلس الشراكة في مارس2017. ويتوافق هذا الإطار الجديد للشراكة مع "الاستراتيجية العالمية لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية"، التي قدمها الممثل السامي ونائب رئيس الاتحاد الأوروبي في جويلية2016[44].

وهكذا تحول موقف الجزائر من الرافض لهذه السياسة إلى قبول الانضمام لها، بعد أن رأت أن أمامها فرص أكبر من خلال السياسة الأوروبية للجوار لتعميق حضورها المستقبلي في الشراكة الأوروجزائرية وفي التعاون الأورومتوسطي ككل لمواجهة التحديات المشتركة.

الخاتمة:

مما سبق، يمكن القول أن الجزائر كانت رافضة في البداية للانضمام لسياسة الجوار الأوروبية، التي جاءت في وقت لم تقطف فيه بعد ثمار الشراكة الأورومتوسطية في إطار مسار برشلونة، والتي انضمت إليها أيضا متأخرة عن جيرانها (في 2005)، بسبب صياغتها من طرف واحد(الطرف الأوروبي)، وبسبب مشروطية الشراكة في إطار مسار برشلونة التي تمس بالسيادة الوطنية للجزائر خاصة في جانبها السياسي. كما ترددت الجزائر في البداية في الانضمام إلى جاءت سياسة الجوار الأوربية لعدم وضوح أهدافها، وغموض خلفياتها. إضافة إلى الظروف الداخلية التي كانت منشغلة بها، وكذا عدم تحضيرها للمنافسة في منطقة للتبادل الحر، بسبب ضعف اقتصادها، وعدم أهليته للمنافسة، والذي يعتمد بنسبة كبيرة على الطاقة كمصدر وحيد لدخلها القومي. ولذا رأت الجزائر أن الدخول في هذه الشراكة الجديدة من السابق لأوانه. كما أن موقف الجزائر تجاه السياسات الأوروبية تميز عادة بالتحفظ والتأني، فهي تحاول أن تأخذ الوقت الكافي لتحليل الأبعاد الإيجابية والسلبية لكل عرض أوروبي قبل تحديد موقفها منه.

إن مبررات موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية، لم تكن نابعة فقط من خصوصيات سياستها، بل أيضا من ظروف بيئتها الدولية والإقليمية المتأثرة بها، سواء منها الثورات العربية وتداعياتها على الاستقرار في المنطقة، أو تأثير حاجة الاتحاد الأوروبي للطاقة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في2008، وتداعيات الأزمة الأوكرانية، أو التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، والمشاكل البيئية وخاصة منها تلوث البحر المتوسط والاحتباس الحراري ومهددات التنمية المستدامة) التي لطالما شكلت هاجسا للاتحاد الأوروبي وللجزائر على حد سواء.

وقد كانت "مراجعة" سياسة الجوار الأوروبية، بأخذها بعين الاعتبار لخصوصيات وأولويات كل بلد شريك معها، فرصة لإزالة مخاوف الجزائر من الانضمام إلى هذه السياسة، لأنها تركت باب الاختيار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفتوحا للجزائر حول أولويات الشراكة، كما أنها لم تفرض شروطا سياسية كالسابق(كمسار برشلونة)، بل قدمت للجزائر عرضا للشراكة ينبع من انشغالاتها وحاجاتها وأولوياتها الخاصة بها، بهدف تمتين علاقات التعاون المشترك، وخاصة وأننا في عصر التكتلات الكبرى الذي فرضت على الدول ضرورة التعاون لمواجهة التحديات المشتركة التي لا يمكن للدول مواجهتها بشكل منفرد. وقد أظهرت الجزائر رغبتها الحقيقية في بناء شراكة عادلة ومتوازنة بين أطراف الشراكة، وهو ما يفتح لها الآفاق واسعة لتكون شريكا مهما مستقبلا مع الاتحاد الأوروبي.

الهوامش:

(1) جيسلين غلاسون ريشوم، سياسة الجوار الأوربي: وثيقة عمل المنتدى الأوربي الأورومتوسطي، مراكش، نقلا عن: www.Euromedplatform.org/.../paquet-11politique-de voisinage.ar.doc.(07/01/2016).

(2) Dialogue Nord-Sud Méditerranée , sur : www.meded.be/index.htm?doc=1778.(03/01/2016).

(3) زهير بوعمامة، "السياسة الأوربية للجوار": دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي، "مجلة المفكر،ع.5 (مارس2010)،ص42.

(4) Smail Kouttroub, "Rapproche Europe et Maghreb: une stratégie aux multiples enjeux", in: www.Lemensuel de l'université.net. (08/01/2012).

(5) Loc.cit.

(6) Faycal Métaoui, "Politique Européenne de voisinage: Alger exprime son refus", sur: www.toute l'Europe.fr. (09/02/2016).

(7) محمد مطاوع ، "أوربا والمتوسط.. من برشلونة إلى سياسة الجوار،" السياسة الدولية،"ع.163 (يناير 2006)، ص ص.38-45.

(8) المرجع نفسه، ص.38، 39.

(9) منى يعقوبيان، "الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط والمبادرات الأوربية، " نقلا عن: www.usi.org.(01/03/2016).

(10) أسمهان تمغارت، تطور موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية والشراكة(2004-203)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد9،(جوان 2013)، ص ص. -325.

(11) Hakim Darbouche and Susi Dennison, "A rest with Algeria : The Russia to the EU' south ",London :,European Council of foreighn relations (ECFR), December 2011, available on the link: https://www.ecfr.eu/page /-/ECFR46_ALGERIA_BRIEF_AW.pdf.

(12) عبد الوهاب بن خليف، "تقييم الشراكة الأورومتوطسية"، مجلة دراسات استراتيجية، "ع.5(جوان2008)، ص.76.

(13) Hakim Darbouche and Susi Dennison, Op.Cit.

(14) Ibid.

(15) عبد النبي المرزوقي، سناء صولجي، " العلاقات المغاربية الأوروبية في إطار سياسة الجوار الأوروبية"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الثالث حول سياسة الجوار الجديدة في 1-2 جوان 2007 بالحمامات تونس.

(16) إبراهيم قلوز، مستقبل الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة، مجلة الحوار المتمدن، عدد: 51-52، (11 أوت2016)، نقلا عن الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500 .

(17) إبراهيم قلوز، المرجع نفسه.

(18) عبد النبي المرزوقي، سناء صولجي، المرجع السابق.

(19) أسمهان تمغارت، المرجع السابق، ص. 325.

(20) عبد الفتاح الفاتحي، "تفاعلات دول المغرب العربي مع سياسة الجوار الأوربي"، نقلا عن: www.elaphblog.com.(10/12/2011)

(21) أسمهان تمغارت، المرجع السابق، ص. 325.

(22) المرجع نفسه، ص. 326.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(23) Mohamed Haddar," La PEV : intentions et concrétisations " ,Textes présentés au troisième colloque international Organisé par le Laboratoire Prospective, Stratégie et Développement Durable De la Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Tunis Hammamet le 1 et 2 juin 2007, P.250,publier :15-02-2008, disponible sur le site:

www. asectu.org/Documents/PDF/PEV_haddar_15-02-081.pd

(24) أسمهان تمغارت، المرجع السابق، ص. 327.

(25) ليندا غنوز، "مدلسي يطرح الأزمة الليبية وملف الإصلاحات أمام نقلا عن:
www.eldjazaireeldjadida.dz.(16/05/2018).

(26) ق.و، "الجزائر ستباشر مفاوضات تمهيدية حول سياسة الجوار الأوربية"، نقلا عن:
www.anassroonline.com.(20/03/2018).

(27) ستيفات فولي، "الاتحاد الأوربي يرسل لأول مرة مراقبين إلى الانتخابات التشريعية للجزائر"، نقلا عن:
www.al.fadjr.com/national/209272.html?print.(18/5/2018).

(28) عبد الله مصطفى، "الاتحاد الأوربي يبدي استعداده لدعم إصلاحات"، نقلا عن:

www.aawasat.com.(20/04/2012)

(29) وكالة الأنباء الإسلامية الدولية: إينا، "إبرام اتفاق استراتيجي بين الجزائر والاتحاد الأوربي في مجالات الطاقة"، نقلا عن:
www.iina.me(wp-ar/?.p-1016395.(20/04/2018).

(30) المفوضية الأوروبية الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق،" مراجعة السياسة الأوروبية للجوار"، بروكسل، 18 نوفمبر2015.

(31) Hakim Darbouche and Susi Dennison, Op.Cit.

(32) أسمهان تمغارت، المرجع السابق، ص ص. 328-329.

(33) Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV rénovée Mars 2017, Bruxelles, le 9/3/2017,Commission European,available on the link: https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/rapport_sur_letat_des_relations_ue-algerie_dans_le_cadre_de_la_pev_renovee_03_2017_2.pdf.

(34) Ibid.

(35) Ibid.

(36) أسمهان تمغارت، المرجع السابق، ص. 329.

(37) Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV rénovée Mars 2017,Op.Cit.

(38) Hakim Darbouche and Susi Dennison, Op.Cit.

(39) أسمهان تمغارت، المرجع السابق، ص. 328.

(40) Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV rénovée Mars 2017,Op.Cit.

(41) Ibid .

(42) Report on the state of EU-Algeria relations: stepping up policy dialogue and cooperation, European Commission, Brussels, 13 March 2017,available on the link : www.parlementairemonitor.nl/9353000/1/j9vvij5epmj1ey0/vkcinm5tu6zl?ctx=vhzdoz8tvhxp.

(43) Ibid .

(44) Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV rénovée Mars 2017,Op.Cit.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com